صور ووقائع من تاريخ السجن بحاضرة تطوان القرن التاسع عشر

Pictures and facts from the history of the prison in 19th-century Tetuan

د. أكدي حسن
باحث في التاريخ الاجتماعي
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
سايس- فاس- المغرب
hassan.akdi17@gmail.com
Orcid: www.orcid.org/0000-0003-4860-1713

https://doi.org/10.5281/zenodo.7768839 HjMS-VOL2023.CID:037017

الملخص:

يتناول المقال جوانب من تاريخ المؤسسة السجنية تطوان بالقرن التاسع عشر عبر ما توفر من شذرات تاريخية جاءت في متون الوثائق والمصادر المحلية، ويأتي هذا المجهود في إطار تسليط الضوء على قضايا همشت في التدوين التاريخي التقليدي لأسباب متباينة.

ويروم المقال كذلك إلى فتح النقاش أمام الباحث المتخصص لإعادة النظر فيما غيب من إشكالات ومواضيع نحن بحاجة ماسة لدراستها بغية الإسهام في كتابة تاريخ اجتماعي بعيد عن أيديولوجيا النخب المهيمنة؛ التي كانت ولازالت تراهن على تمجيد فترات حكمها بإنجازات تكرس هيمنة سلطة الفرد أو الزعيم.

الكلمات المفتاحية: السجن؛ السجناء؛ تطوان القرن التاسع عشر؛ سلطة المخزن؛ أزمة بنيوية.

Abstract:

The article deals with aspects of the history of the penitentiary institution in Tetouan in the 19th century, through the available historical fragments that came in the texts of documents and local sources. This effort comes within the framework of shedding light on issues that have been marginalized, for various reasons, in traditional historical writing.

The article also aims to open the discussion for the specialized researcher to reconsider the unseen problems and topics that we urgently need to study in order to contribute to writing a social history far from the dominant elites ideology that were and still are betting on glorifying their periods of its reign achievements that consolidate the hegemony of the individual or the leader's authority.

Keywords: prison; prisoners; 19th-century Tetuan; Makhzen power; structural crisis.

المقدمة:

إن البحث في قضية السجن والسجناء تاريخياً هو بحث في تاريخ التهميش والمهمشين، فالسجين في منظور السجان والمجتمع خارج عن الضوابط المتعارف عليها، وإن فضاء السجن يبعث على التقزز ويوحي بالظلمة، حتى إنه كثيراً ما تأتي صفة «الغياهب» ملازمة للسجون"(نشاط، 2012، ص12).

وإن تحاشى الحديث عن السجن والسجناء قد يتأطر بمجموعة من الاستفهامات التي يمكن صياغتها ضمن ما يلي:

1- هل لأن السجن في حد ذاته يبعث على التقزز والاشمئزاز؟

2- هل لأنه وصمة عار على من أوجده، خاصةً إذا كان مقترناً بحالات من التجاوزات؟
3- هل لوجود رقابة على المؤرخين وغيرهم منعتهم من التأريخ لمؤسسة السجن؟
4- هل لأن الحديث عن السجون مما يدخل في المقالب وليس المناقب؟
5- هل لأن السجناء من الذين يعيشون على هامش المجتمع شأنهم في ذلك شأن الحمقى والجذامى والعبيد، وهم الذين قلما سمع صوتهم بكتابات المؤرخين؟".
6- هل من الممكن اعتبار ظاهرة السجن آلية مجتمعية فرضتها الحاجيات البشرية والعلاقات الاجتماعية لمجتمع معين؟
7- ما علاقة المؤسسة السجنية بمشروعية السلطة القائمة، خاصةً إذ ما اعتبرنا أن السلطة لها الحق في أن توجه الآخرين، وأن تأمرهم بالاستماع إليها وطاعتها، والسلطة تتطلب قوة غير أن القوة بلا سلطة ظلم واستبداد، وهكذا فإن السلطة تعني الحق(إمام، 1994، ص20).

وكيفما كان الأمر فإن مؤسسة السجن من القضايا المسكوت عنها بالمصادر المغربية المعاصرة؛ لذلك فالنبش فيه قد يقتضي التسلح بمادة مصدرية ووثائقية ومنهج تحليلي، يمكن من بناء صورة تاريخية وموضوعية تسمح بتحقيق تراكم يروم لإبراز دور السجن كمؤسسة في التطور السياسي والاجتماعي للمغرب، ومن جهة أخرى فتح نقاش من زوايا مختلفة بخصوص إشكالية السلطة المخزنية؛ كونها تطرح غموضاً بينها وبين مفاهيم مشابهة كالتسلط والقوة والنفوذ والرقابة الاجتماعية، والهيمنة والسيادة والقمع وغيرها، وقد تكون جل الظواهر التي تُعبر عنها هذه المفاهيم مظاهر السلطة نفسها، مما يجعل مجال هذه الأخيرة أوسع مما يمكن أن تنحصر في مؤسسة أو جهاز يعتبر مصدراً للقمع والقهر(بورقية،1991، ص8)، و بالتالي فالسجن يحيلنا إلى نقاش ذوي أبعاد سياسية رحبة من قبيل:

1- هل السلطة مرتبطة بالمؤسسات والهياكل التي تجسدها أم تتجاوزها؟
2- هل تعمل بالعنف والقوة أم بالإيديولوجيا أم بهما معاً؟
3- هل تلجأ السلطة السياسية دائماً إلى العنف أم إلى آليات أخرى أكثر تحكماً وفعالية في الخارجين عن إرادتها؟

مشكلة الدراسة:

التأريخ لسجن وسجناء مجتمع مدينة متوسطية تفاعلات عدة روافد في تشكيل مسارها التاريخي، يجعلنا أمام تساؤلات عديدة ذات صلة بالمخزن كمؤسسة فاعلة وفئات المجتمع التطواني ككل خلال قرن الأزمة، لكن محدودية المادة التاريخية في هذا الإطار دفعنا بدايةً في هذه المقالة البحثية أن نكتفي بالانطلاق من سؤالين مركزيين:

1- بماذا تميز واقع السجن ونزلائه بتطوان القرن التاسع عشر؟
2- كيف تعامل المخزن كسلطة سياسية مع هذه المؤسسة الضبطية زمن أزمة القرن التاسع عشر؟

أهمية الدراسة:

ترد بعض المصادر والوثائق المخزنية معطيات مهمة عن المؤسسة السجنية والسجناء بتطوان في الفترة موضوع بحثنا هذا، فارتأينا استثمارها بالشكل الذي يزيل غبار الإهمال والنسيان حول هذا الفضاء المخزني ونزلائه بالمدينة، محاولين طرق الموضوع تاريخياً في جوانب معينة حسب ما تجود به الوثيقة من معطيات.

ومما لا بد من الإشارة إليه هنا أن مصادر المرحلة تظل جد شحيحة فيما يرتبط بتقديم معطيات وافية عن فضاء ووضعية هذه المؤسسة الرسمية، اللهم بعض الإشارات التي تسمح لنا بتصور محدود عن بعض الجوانب.

أهداف الدراسة:

نسعى من خلال المقال تحقيق هدفين:

الأول: إثارة الباحث في التاريخ الاجتماعي إلى ضرورة الاهتمام بالنبش في قضايا أغفلت في الدراسات التاريخية من طرف المؤرخ التقليدي، من خلال الانفتاح على وثائق جديدة وتوظيف مقاربات تحليلية تتناول فئات وعناصر المجتمع الهامشي في علاقته النخب المسيطرة.

الثاني: السعي إلى بناء صورة تاريخية عن فضاء عد أداة بيد السلطة، وظفته بالشكل الذي يعكس هيمنتها ونمطها في ضبط المجرمين أو الخارجين عن قواعدها.

حدود الدراسة:

ما لا يدرك كله لا يترك جله، أي أننا وإن كان طموحنا هو بناء تراكم تاريخي حول السجن بتطوان القرن التاسع عشر والكشف عن مختلف التفاعلات التي ميزته كجهاز ضبطي وكيفية استخدامه ضد الخارجين عن قوانين السلطة القائمة فإن ذلك يظل مجهوداً مرتبط بكثافة المادة التاريخية ونوعيتها وكيفية تناولها وفق مناهج علمية تساعد على تحليل موضوعي بعيد عن الذاتية والأفكار المنحازة.

منهجية التحليل:

ما دام موضوع السجن من القضايا التاريخية المسكوت عنها في التآليف الكلاسيكي، فإن تناوله يصعب في ظل تأويلات لا تستند على المادة التاريخية؛ لذلك كان المنهج التاريخي التحليلي سندنا في بناء ونقاش قضية السجن في تاريخ تطوان وفق ما تجود به الوثائق الغميسة والمصادر المحلية من مادة وشذرات ركبناها في سياقها الزمني والموضوعي دون أية قراءات تخدم أيديولوجيا ما.

1. الإشراف والتسيير:

بما أنها مؤسسة مخزنية فإنها من ناحية الإشراف والتسيير المباشر كانت تتبع لجهات محددة بالمدينة، إذ أن باشا المدينة أو قائدها أي حاكمها المدني والجنائي كانت له السيطرة الكاملة عليها فهو يودع فيها كل من يصدر عليه الحكم بالسجن، سواء صدر ذلك الحكم من القائد أو من القاضي الشرعي أو من محتسب المدينة، أي حاكم حرفها وأسواقها، إلا أن الجميع تحت سلطة القائد أو الباشا الذي كان هو الممثل الوحيد للسلطان، رئيس الدولة وملك البلاط(داود، 2016، ص178)، وبما أن السجن يقتضي التدبير اليومي بفضاءاته كان لا بد من وجود أعوان يقومون بذلك، فالمشور كان يضم بنائق منها ما يشغله الكتاب ومنها ما تشغله الشرطة وغيرهم من القيمين عليها، وانتظام الحراسة بها أيضاً وتفقد أحوالها وما يرتبط من إجراءات وتدابير كان يلزم اتخاذها في كل وقت وحين.

2- الإطعام والكسوة ودور المخزن:

على ما يبدو أن ضعف التغذية كانت السمة المميزة لهذا السجن، لذلك كان مسموحاً لأي شخص أن يأتي بالأكل والشرب لمن يشاء من المسجونين، كما كان بعض أهل الخير والإحسان يبعثون من حين لآخر بمآكل ومشارب للسجن، فيتناول ذلك ضعفاء المسجونين وخصوصاً في بعض المواسم والأعياد والجنائز وغير ذلك من الأوقات والمناسبات التي يذكر فيها ذوو القلوب الرحيمة.

وهذا الواقع المزري هو الذي يشير إليه التهامي الوزاني قائلا: «كان للسجن الصغير شباك حديدي يدخل منه النور، وكان الشباك مفتوحاً لجهة الشارع، وكنا نسكن بدرب الشرفاء قريبين من السجن، وكثيراً ما كنا نسمع أصوات المسجونيين، مرتفعة (نحن نموت من الجوع) فيسمعهم المارة، فيشرون الخبز والزيتون ويتصدقون به على البؤساء، وإذا

أتت في البلاد جنازة كبيرة فإن من جملة الصدقات على روح الميت أن يتصدق بطائفة من الخبز على المساجين، وكذلك في صدقات الأربعين توجه للمساجين صحون الكسكس، وكذلك في الأعراس، وفي الحفلات التي يقيمها أصحاب الحرف، وكانت أحباس المنقطعين - فيما أذكر- تتصدق بالخبز على المساجين، ولكن ذلك لم يكن بطريق مضمون ولا منتظم».

ونستشف من هذا النص أن الإطعام الخاص بالسجناء كان دون المستوى ولا يكفي طيلة اليوم، وهو ما جعل المخزن يقدّم تسهيلات للأهل أو الفئات الغنية أو مؤسسة الأحباس لدعمه في هذا الجانب، أي أن المخزن المغربي لا يعطي اهتماما لتغذية المساجين، لذا على هؤلاء أو عائلاتهم أن تقوم بذلك، أما المعدمون فيصنعون السلال والحصائر لتوفير لقمة العيش التي تحميهم من الهلاك جوعاً، وفي هذه الوضعية يقضون مدداً طويلة حتى تضيق الإدارة ذرعاً بهم أو يطلقون سراحهم مقابل رشاوي، لكن كم هي حالات النسيان أو اللا مبالاة التي تبقى هناك العديد من التعساء وهم ينتظرون الموت على أحر من الجمر، إنها الآلهة التي يترجون مقدمها كل يوم(كناليس، 2015، ص35)، فأين يبرز دور المخزن على مستوى الإنفاق فيما يتعلق بتغذية وكسوة السجناء؟

موازة مع الدور الاجتماعي الذي كان يقوم به المخزن في مختلف الميادين، تكلف صندوق أمانة المراسي بتغطية تلك النفقات الاجتماعية، وهكذا اختص كل مرسى بالجهة التابعة لها، ومن الأمور المستجدة والخاصة بالعهد العزيزي إسناد مهمة الاعتناء بالمؤسسة السجنية والمقيمين بها إلى أمناء المراسي؛ الذين كانوا يكلفون نواب عنهم للقيام بالزيارات اليومية أو الشهرية الخاصة بتموين أو تجهيز السجون، فهاته الفئة التي عدت على هامش المجتمع أو من المغضوب عليهم -وعبر المادة الوثائقية- نلحظ جوانب من اهتمامات المخزن والعناية بهم(الهيزور، 2005، ص126).

لذا يتضح أن الإنفاق المخزني على هاته الفئة توزع بالمدينة بين مؤسستين وهما: الأحباس وأمانة المراسي «أحبتنا الأرضين أمناء مرسى تطوان ... فقد كتب العامل قبلكم في هذا الموضوع، فأجيب بأن يتضح المساجين الذين يستحقونها والذين لا يستحقونها ويخرج النصف من عند أمين المستفاد والنصف يقسم نصفين ينفذ نصفه على ناظر الأحباس الكبرى والباقي على ناظر أحباس المنقطعين » (الطريس، 1908).

والملفت هنا أن مؤسسة الأحباس كان لها دور كبير للغاية في تقديم العون والمساعدة للسجناء، إذ نصت بعض وثائق الوقف وتقاييد مخزنية على مصاريف مالية تتعلق باستفادتهم من مشاهرات وقفية وفرتها لهم أحباس المدينة، كانت ترتبط بمصاريف الخبز والضوء وأجرة الواقفين عليهم.

وتبرز إمكانيات المخزن في هذا الجانب حرصه على خدامه، بأن يوفروا لهاته الفئة من المجتمع بعض المستلزمات الضرورية لهم عما وجهته لخليفة العامل هنا عشرة من المساجين ليجعلهم بالسجن، هنا من جملة مساجين المخزن أعزه الله أعلمنا لتنفذوا لهم ما أذنا به الخليفة المذكور من الخبز اليومي وغيره وفق الأمر الشريف(العوفيل، 1903).

وبالفعل نجد أن هذا الحرص يترجم في تنفيد خدامه للأوامر الصادرة عن المركز بشكل ينم عن مدى الاهتمام والوعي الذي أصبحت تكتسبه الظاهرة السجنية في التدبير الزمني لقضايا المجتمع وفئاته خلال هاته الفترة «نعم سيدي فقد قبلناهم وأودعناهم السجن وأذنا أمناء يدفعون لهم ما يدفعونه لمساجين سيدنا أعزه الله كما أمرت» (الشربوت، 1903)، بل الأمناء بالمدينة عندما يراسلون المركز فيما يخص مداخيل المخزن عبر مرسى المدينة وغيره مقدمين توضيحات دقيقة تتعلق بنفقات هذه الشريحة كنهج أصبح معمولاً به منذ مدة، وظل تابثاً في مراسلات بين موظفي المخزن بالمدينة/ المركز، وهو ما تمدنا به مجموعة من الوثائق منها: «الحمد لله هذا حساب صائر المساجين بمرسى تطوان في المدة المذكورة يمنته على يد الأمينين المذكورين، مع بيان أسماء عمال المساجين وعدد مساجينهم، وما لزم كل عامل من الخبز في جميع المدة المذكورة، وسعر الخبزة بإضافة صوائرها اللازمة لها لثمنها الأصلي، وبيان صائر الكسوة المستورة بها عورتهم، في رمضان عام 16» (الشابي، ص287).

وكذلك نجد مراسلة أخرى جاء فيها «للعلم الشريف أسماه الله أن المتحصل في جميع خرج صائر على المساجين من ثمن الخبز والكسوة وما يتعلق بها من الأجور مدة خدمتنا حسبما سطر ملخصاً آخر كناشي خدمتنا ما قدره خمس عشرة ماية ريال وإثنان وتسعون ريالاً وثلاثة وخمسون سنتيماً ونصف» (القباج وفرج، 1897)، حتى أن السلطان وبصفته ممثل لجميع رعاياه كان يعتبر السجناء جزء من اهتماماته لا بد من الالتفات نحوهم، ومحاولة توفير ما يلزم لهم بالشكل الذي يسهم في حفظ كرامتهم أثناء مدة عقوبتهم، وهو ما تفصح عنه هاته المراسلة التي تحمل دلالات العطف والنبل الملكي «فما جعل بيت المال إلا مثل هذا، كما علمنا ما أخبرت به من ضرر المساجين المنقطعين، وأن الخمس عشرة أوقية التي كنا أمرناك بإبقائها لهم من فندق رحبة الزرع تشتري لهم خبزاً كل يوم، لم تكفهم الآن لشئ فجعلت لهم ثلاثين أوقية من الفندق المذكور، تشتري خبزاً وتعطي لمن لم يصله أحد، وأنك عملت للسجن الحصر وكتبت لتطوان على الجلاليب لمن هو من غير كسوة فقد أدنا لك في ذلك كله، وإن اقتضى الحال الزيادة على ما ذكر للمساجين وغير المساجين» (رسالة سلطانية إلى محمد الخطيب، نوفمبر 1856م).

ومن المفيد أن ننبه ونحن نتفحص هذه المتون فيما يتعلق بنوع نفقات السجناء نجدها فقط تتعلق بـ: الخبز، والكسوة، ونفقات الجنود والمرافقين للسجناء أثناء النقل والواقفين عليهم، ولا تسعفنا المادة المصدرية في معرفة نوعية الأغذية واللباس الذي كان يتلقاه السجين سوى الخبز والكسوة، وما دامت هذه المرحلة من تاريخ البلد امتازت بأزمة بنيوية عميقة مست الدولة والمجتمع فلا شك أن تنامي وتصاعد حجم المهمشين كان سمة بارزة، والتي أسهمت البوادي فيها بشكل كبير، فالظروف العصيبة جعلت منهم رافداً أساسياً لسجن المدينة لكونهم أضطروا أمام الفقر والحاجة لارتكاب جرائم عدة أفضت بهم إلى الغياهيب التي ستكرس معاناتهم وتعمق تهميشهم (الناجي، 2018، ص195).

3- غياب النظافة:

في هذا الجانب يشير داود وهو يتحدث عن التنظيم الداخلي للسجن قائلا: «وكلمة (الحبس المنسي) مما كان الناس عندنا يكنون به عن المكان المهمل... وإنما هي كآبة وألم وعذاب وأحزان وأوساخ وإصفرار وحرمان»، مما يؤكد أن المؤسسة العقابية تلك لم تكن تتوفر فيها الشروط الصحية البتة، والدليل هو ما يحكيه التهامي الوزاني عن الشيخ إدريس الحراق بخصوص غياب الماء بسجن تطوان إذ يقول: «أن الفقيه الورزازي سجن في هذا الحبس، فلما وصل وقت الصلاة طلب الماء، فقيل له إن هذا الحبس لا ماء فيه، فلما أفرج عنه طلب مقابلة السلطان، وقال له إن سجن تطوان لا ماء به، وإن صلوات المسجونين به في رقبتك، ثم قفل إلى مقره بهذه المدينة، فأمر السلطان بإدخال الماء الجاري إلى هذا السجن، وبقي به إلى عصرنا هذا» (رفاعي، 2019، ص200).

وهذا الأمر والواقع البئيس لسجن تطوان تشترك فيه العديد من سجون الإيالة الشريفة خلال القرن التاسع عشر وهو ما وصفته الأقلام الأوربية في مشاهدتها التي دونت في عدة كتابات، فها هو "خوصي بوعادا إي روميو" ينقل قتامة السجن المغربي قائلا: «ولا يطبع هذه السجون المغربية إلا القذارة التامة، والإهمال الذي لم يرى مثيل له في حق السجناء، يزحفون وسط فضلاتهم، ويلاحقهم الموت في كل لحظة جوعاً إن لم يرسل إليهم قريب أو صديق طعاماً» (إي روميو، 2015، ص194).

ونفس الوصف يتأكد عند أحد الأطباء الأسبان فيما يخص قذارة هذه المؤسسة، ومما جاء عنده بخصوصها «لا بد من زيارة سجون المغرب لإدراك مدى هولها، ففي مساحة ضيقة نسبياً وبدون تهوية ومن غير ضوء تقريباً يُحشر المسجونون الأبرياء منهم والمذنبون، تثقلهم السلاسل والأغلال والحلق، والأرض القذرة هي المرقد والممشى ومجال

لقضاء أغراض أخرى، ويخترق ذلك الكهف خندق يحمل كل أنواع النفايات ويجعل الهواء العطن غير قابل للتنفس، والجدران التي تعلوها الرطوبة وتنزل منها رائحة الأمونياك اللاذعة،...على الإنسان أن يكون معدنه من حديد حتى يتحمل العيش في تلك الشروط» (كناليس، ص34).

4- أثاث الإيواء بالسجن:

ما دام أن الفقيه "داود" يؤكد حقيقة مفادها أن مثل هذه السجون لم تكن لها ميزانية خاصة يصرف منها على المسجونين فإن كل مسجون كان مكلفاً بأن ينفق على نفسه هو وأهله أو أقاربه، فقد كانت العادة أن السجين يأتيه أهله إما بمضربة خفيفة أو بهيدروة - أي جلد كبش- أو قطيعة أو حصير أو نحو ذلك مما يجلس عليه أو يتغطى به عند النوم، وجل المسجونين كانت لهم هيدورة ومخدة - وبطانية - غطاء، وكثيراً ما كنا نرى الشخص يتأبط الأشياء الثلاثة وهو مار بأحد الشوارع، والإمتياز الذي كان خواص المسجونين يستمتعون به هو بعضهم كان له وثاق خاص أي خيمة من الثوب الخشن يتستر داخلها عن أعين باقي المسجونين، وقد عرفت أن الأخوين الوزيرين الجامعيين كانت لهما أثناء سجنهما بتطوان خيمة من هذا القبيل(Harris, 1929).

5- الزيارة:

كان في إمكان أي شخص أن يزور أي سجين في أي وقت شاء من النهار، إذ جعلت جنب باب كل حبس نافذة عالية تسامت وجه الواقف، وفيها قضبان حديدية سميكة، فيستأذن قائد السجن أي حارسه وحافظ مفاتيحه ثم يتقدم مريد الزيارة إلى النافذة وينادي بنفسه، أو ينادى له السجين الذي يريد زيارته أو الكلام معه، فيأتي إليه ويقف أمامه لا تفصل بينهما إلا القضبان الحديدية للنافذة، بحيث يمكنهما أن يتصافحا أو يتهامسا أو يتبادلا التنفيحة أو غيرها، وتقع هذه الزيارات في الغالب تحت إشراف قائد السجن الذي له مقعد بسيط في الساحة التي بها أبواب أقسام السجن، ومن المألوف أن الصبيان والنساء والكبار والصغار كانوا يشاهدون هذه المناظر المؤلمة باستمرار(رفاعي، 2019، ص200).

6- أنشطة حرفية بالسجن:

لا تفيدنا المصادر بشيء عن إمكانية تشغيل المساجين داخل السجون في اختصاصاتهم المهنية أو غيرهما سواء لحساب المخزن أو لحسابهم الخاص، لكن الفقيه "داود" أورد أنه كانت لبعض المسجونين حرف بسيطة يقومون بها داخل السجن، وربما تعلم بعضهم تلك الحرف داخل السجن، والكثير مما كان بأسواق تطوان من القفف ونحوها مما يصنع من العزف والحلفاء كان من صادرات الحبس، وغالباً ما كانت هذه الأعمال المهنية كعقوبة مكملة للعقوبة الأصلية، وكانت بعيداً كل البعد عن الهدف الإصلاحي(هرهار، 2017، ص28) أي أن الغاية الأساس من هذه المعاملة هي معاقبة الجاني.

وكان للمسجونين شخص يبيع مصنوعاتهم، ويشتري لهم ولكل من عنده دراهم منهم كل ما يريدونه من لحم ودهن وخبز وسكر وفحم وغير ذلك من المأكولات والمشروبات والأشياء التي يسمح بمثلها لنزلاء السجون(بوغادا، ص283).

7- ضوابط سجنية:

كان للقائد دفتر تقيد فيه أسماء المسجونين وألقابهم وتاريخ حبسهم وأسباب سجنهم، ولا بد من سبب حقيقي أو مفتعل مع بيان المدة المحكوم بها عليهم إن كانت مدة محدودة، ثم تاريخ خروجهم من السجن أو أوقاتهم فيه، غير أن "داود"

يؤكد من خلال تقصيه عدم علمه خلال هاته المرحلة وجود أي قوانين رسمية للسجون أو المسجونين بل هي عوائد وأعراف متبعة تارة وأوامر ونواهي مرتجلة تارة أخرى، فلذلك كان جل المسجونين تحت رحمة الحاكم أو القائد أو السجان، وكثيراً ما كان للمال القول الفصل والنفوذ الكامل في حالتي الشدة والرخاء، لكن ما يمكن التأكيد عليه أن المخزن كان حريصاً على استمرار الظوابط، ففي العرف المخزني يتم التمييز يومئذ بين مستويين على أساس خطورة الخرق فمستوى الجرائم العظام يمثله سجن جزيرة الصويرة وسجن مصباح بمراكش، وهذا الصنف كان بمثابة متاهة يمكث بها المدان مثقلاً بالسلاسل والأغلال إلى أن يجد في أمره جديد، كأن يعدم أو يهلك أو تقبل فيه شفاعة متمتع بكبير حظوة(بوشعراء، ص285).

المستوى الثاني كان يخصص للتربية ويقصد بها ممارسة ما من شأنه توعية السجين وأعضاء جماعته بخطورة عواقب المس بالتوزيع القائم للحرية، ويتلقن السجين تلقائياً مدى أهمية الانصياع للظوابط، حيث يخضع لنظام يستهدف تقوية وازعه الديني، ويميز في مساجين هذا الصنف بين فئتين، منهم من يتوقف إطلاق سراحه على وفائه بما هو مطالب به من حقوق، ومنهم من يوكل نائبه عنه وينتظر البث في قضيته(المحمدي، 1998، ص105).

8- التعذيب من طرف القيمين على السجن:

دخول السجن بمغرب القرن التاسع عشر كان يعني بداية مرحلة جديدة من المعاناة والشدائد، وهو ما عرفه سجن تطوان آنذاك، فالفقيه "داود" في طفولته يحكي أنه كان يسمع من داخل زنزانات السجن الكبير أصوات كلها آهات كتعبير عن الآلم والعذاب الذي يتعرض له المساجين من شدة الضغط عليهم أو لإهمال لا يتحمل أو بجوع شديد أو بأي نوع من الأضرار لا يستطيعها البشر، والأخطر هنا أن حياة السجين تصبح مستهدفة عبر سياسة التجويع، وهو شكل من أشكال العنف الخطير غير المرئي، إذ كان السجناء كما سبق يعانون من نقص غذائي كبير، فلم يكن السجن يوفر لهم الغذاء، لذلك كان على هؤلاء تدبر أمرهم أثناء الزيارات أو توظيف المال للحصول على بعض المواد (بوشعراء، ص285).

والتعذيب بهذا الفضاء كان بغاية إلحاق أكبر قدر من الأذى والألم بجسد السجين، فمن الأساليب البشعة واللا إنسانية يذكر جعل أفراد عديدين عشرة وعشرين في سلسلة واحدة لا يمكن للواحد منهم أن يقوم أو يقعد أو ينام إلا إذا قاموا كلهم أو ناموا كلهم، لأن الغل الحديدي الذي في عنقه تصله السلسلة العامة بالأغلال التي في أعناق بقية رفقائه(بوشعراء، ص285).

بل السادية التي أبداها القيمون على السجن دلالة على غياب أي قيود أخلاقية أو إيمان برؤية إصلاحية للمدانين بالجرائم سوى الحصول على المال، فقد كان ممن يقع في قبضتهم من الضحايا أن يتركوا من يموت من المسجونين في نفس السلسلة المتصلة بأغلال بقية المسجونين الأحياء، فلا يؤذن بسحب الميت من سلسلتهم إلا أن يدفع رفقاؤه مبلغاً معيناً من المال أو غيره من المحمولات(بوشعراء، ص183).

أيضاً كان القيد يوضع في الأرجل حامياً هذه الأساليب البربرية في ممارسة التعذيب كانت تخلق الرعب في نفوس بعض المحكوم عليهم بالسجن ولا أدل على ذلك مما يحكيه "التهامي الوزاني" قائلا: «وكان من بينهم رجل من أسرة إبن حمزة فظل في سجنه يقرأ ثلاثين حزباً في اليوم، وعندما أعد أهله المال الذي يدفعونه للعامل وقبل أن يدفعوه فارقت روحه الدنيا»، وبالفعل ونحن نتفحص عدة رسائل مخزنية وجدنا أن أهم الآلات التي وظفها الحكام والسجانون لتعذيب سجنائهم بالمدينة كانت ما يلي:

أ. **الكبل للقيد:** أكثر وزناً من القيد، ولا يكاد ينهض به السجين حتى يكب على وجهه، وقد اعتبر القيد الشديد من التنكيل بدلالة الاشتقاق: النكل هو القيد الشديد من أي شيء كان، واقترن القيد بالسجن حتى وقع الانتقال اللفظي من الأول إلى الثاني، فالكبل هو أثقل القيود و من معانيه الحبس" (حداد، 2004، ص135).

ومن الشواهد التاريخية التي تؤكد توظيف هاته الوسيلة لتعذيب السجناء بتطاون نذكر:

«في قبض ظالم نفسه زيطان الذي هو في الحقيقة شيطان ... فبوصول كتابنا إليك اضرب عليه كبلاً ووجهه لحضرتنا» (رسالة من السلطان لمحمد أشعاش، 1826م).

«فيرد عليك ظالم نفسه العربي بن عمر المموني في كبله اجعله في السجن هناك» (رسالة سلطانية، 1840م).

«ولد مشيش وأخوه عبد الرحمان ولد الشتوكية في أكبالهم فبوصولهم اجعلهم بسجن تطوان**»** (رسالة سلطانية لعبد القادر أشعاش، 1845**).**

«فيرد عليك إبراهيم الشرادى في كبله اجعله بالسجن واحتفظ به فإنه من الفساد بمكان**»** رسالة سلطانية إلى القائد محمد أشعاش، فبراير 1837م).

«ثم إنك قبضت عليه حتى أقر ووجهته في كبله صحبة من أتاك بلا نية**»** رسالة سلطانية إلى القائد محمد أشعاش، 1848**).**

"ومهما اختلفت أشكال القيود وأنواعها يجمعها اسم الوثاق فهو من وسائل تعذيب السجين في سجنه، تزيده هما على ما فيه من مصيبة السجن وسلب لحريته، ويمكن أن نتصور مدى ألم السجين ومعاناته جراء القيود التي يتقلب فيها" (حداد، ص153)، وها هي إحدى الوثائق التي تبرز قسوة السجن على لسان ضحاياه والذي كان يشغل منصباً رفيعاً وحساساً بالجهاز المخزني المركزي فما بالك بذاك العامي من رعايا السلطان، وسُجن بتطوان **«**وقد ضاق على الحال بالسجن، واشتد على الأمر وتفاقم، وطالت مدة السجن، -فهذه أعوام-13- وخمسة أشهر، ولا راحم ولا مغيث إلا سبحانه وسيدنا المنصور بالله، نفترش الأرض ونستبطن الحديد، ونكابد هم السجن والضيق والمرض**»** (رسالة وجهها محمد الصغير إلى أحمد الطريس بطنجة، 1907م)، بل قسوة القيد والعنف اللفظي بالسجن تتمظهر بوضوح في محنة درقاوة الذين قمعوا ونكِّل بهم بطرق تغيب فيها الرأفة والاعتبارات الإنسانية الأخرى **«**ثم لا زال يتردد إلينا وهو يهددنا بالضرب وجعل السلاسل في أعناقنا ويسمعنا الكلام القبيح هو ومن هناك من السجانين إلى المغرب**»** (تطوان، ص204**).**

ب. **أدوات الضرب**:

يصعب تحديد طبيعة الآلات التي استخدمت في هذا النوع من العقاب؛ ولكن الغالب كان بالعصا أو السوط، فالضرب كان حاضراً في تأديب وإيلام السجين بتطوان، وهو ما تستحضره بعض الشذرات المتناثرة في الوثيقة المخزنية **«**واذهبوا به لمدينة تطوان في السلاسل والأغلال وادفعوه للعامل بها نكالاً لمن على شاكلته من أهل الغواية والضلال، وكونوا بعد على أهبة في ضربهم عند ظهور أسبابه وانفتاح أبوابه وإثباث شريف أمرنا لكم به ليذقوا على يديكم إن شاء الله شديد النكال وأليم الوبال**»** (رسالة سلطانية للقائد بركاش، 1901م).

ويذكر كذلك أن واقعة ذات طبيعة اجتماعية حصلت بالمدينة كان العقاب فيها هو الضرب بالسوط جزاءً لما فعله الجاني اتجاه زوجته التي تأذت بسبب تعنيفه لها **«**ثم بعد ذلك سجن عليها وتطوف من باب إلى باب في تطوان بعدما ضُرب سبعمائة سوط**»**(رسالة إلى الكاتب العربي بن الفقيه، 1849م).

بل إن عقاب الضرب لم يسلم منه حتى الأطفال المدنيين، وهو ما يتضح في إحدى الأحداث التي كان فيها طفلان مغربيان وطفل نصراني يلعبون، إذ تعرض هذا الأخير للأذى على يديهما فكان لا بد من تدخل السلطة بالمدينة بعد شكاية

الأب النصراني والقيام باللازم، «وأحضرنا الصبيين وعزمنا على زجرهما بالضرب فوضع النصراني ما على الصبي الأول طالباً عدم ضربهما وجعلنا هما بالسجن» (رسالة من أحمد الخضر بن محمد السلاوي إلى النائب محمد برقش، 1878م)، والحال نفسه مع الدرقاويين الذين سجنوا مع العلامة بنعجيبة حيث ضربوا وأهينوا وشتموا «فوجدنا سيدي أحمد بنعجيبة ومن معه ولهم ثلاثة أيام في السجن، وقد ضرب جلهم» (داود، ص202)، «خرج بعض فقراء البلد إلى المسجد وصلى ما شاء الله ثم قعد يتلو القرآن، فجاء أصحاب الصريدي وأخذوه وكتفوه، ومهما كان يقول يضربونه بالسياط إلى الصباح» (نشاط، 2012، ص106).

ومما ينبغي الإشارة إليه في هذا الصدد أن بعض السجناء من أهل السياسة كان عقابه المحاصرة والعزلة بسجنه لأقصى مدة ممكنة؛ نظراً لعظم جرمه الذي كان يمس رأس الدولة واستقرار البلد، وهذا ما نلمسه بخصوص اللهجة الصارمة فيما ورد في رسالة عامل تطوان محمد بن أحمد بن الخضر السلوي إلى أحمد بن موسى، من نفي قاطع لما أتهم به من تساهل وتعاطف مع محمد الصغير الجامعي -وزير الحرب على عهد المولى الحسن- وأخيه الوزير الصدر المعطي بن العربي الجامعي اللذين كان معتقلين بالحاضرة منذ الأسابيع الأولى لاعتلاء عرش البلاد، حيث جاء فيها ما يلي: «فأنهي لكريم علم مولانا أنه لا يصل لهما شيء من نقير وقطمير، إلا بعد علمنا على يدنا وما وصلهم إلا ما لا محذور فيه ولا بد منه من المئوية دراهم وإدام وطعام، ومع ذلك وقف الحال لمحمد منهما قبل هلاك أخيه أُستسلف ما يقيم به من ضروریاته، حيث أن أخاه الهالك وإن كان لم يلحقه ضرر بحيث خلف ما أطلعنا به العلم الشريف فما كان ينال أخاه شيئاً من ذلك» (الشابي، ص292).

وخصوصية مثل هؤلاء السجناء جعلت رأس السلطة المحلية حتى في موت الحاج المعطي بعد ثلاث سنوات من الأسر عدم قدرته على دفن جثة هذا الهالك حتى يأتيه الأمر بالدفن من فاس، فبقي محمد الصغير مصفداً إلى جانب جثة أخيه وهي تتفسخ بفعل الحرارة المفرطة في السجن حيث كان الفصل صيفاً، إلى أن جاء الأمر بالدفن بعد أحد عشر يوما، وقد قيد لمحمد الصغير أن يحيا بالسجن أربعة عشر عاماً ليطلق سراحه بعد ذلك سنة 1908م مريضا معدماً، وفي حالة نفسية وجسدية مزرية، وقد شتت الفقر والعوز أسرته وعياله(إي روميو، ص214).

وذهبت الصرامة إلى حد إعفاء المسؤول الأول بالمدينة نتيجة عدم التعامل المطلوب مع مثل هؤلاء السجناء حتى في مماتهم، وهو ما يؤكده داود قائلا: «وذكر لي الشريف المذكور أن سبب عزل القائد المذكور من ولاية تطوان هو أنه لما مات الوزير السابق الحاج المعطي الجامعي بسجن تطوان اعتنى القائد المذكور بتجهيزه وجنازته، ودفنه في إحدى الزوايا المحترمة، وكان الوزير أحمد بن موسى لا يزال بقيد الحياة، فاغتاظ من عمل القائد السلاوي وأسرها في نفسه، ثم عزله، وقد أكد لي ذلك عدد من شيوخ تطوان» (داود، ص99).

وما دام أن التعذيب كان حاضراً بسجن تطوان فإن الوثيقة تستعرض لنا أحياناً حالات متباينة لوفيات لا يحدد سببها بالضبط، والغالب هنا أن نهايتهم لربما جاءت لشدة التعذيب الذي مورس على الجسد بإحدى الوسائل التي كانت تعتمدها السلطة القائمة، ومن هاته الحالات نذك:

أ. «زمام طيه مع رسم الإشهاد على من حازهم كما أمر مولينا وهم تسعون من آل وادراس خمسة وأربعون مراهين ومات منهم أربعة وواحد هو الذي شيخناه عليهم» (رسالة من عبد القادر أشعاش للسلطان، 1848م).

ب. «أن القائد أحمد الزرار الشرادي الذي كان بسجن تطوان قد قضى نحبه» رسالة من محمد بن أحمد الخضر السلاوي للسلطان، 1896م).

وفي نفس المضمار نجد أن المخزن يتعامل بقسوة ودون مراعاة الظرف الصحي لبعض الحالات التي كانت تقتضي العلاج الطبي كأحد الحقوق التي لا بد من توفرها، وهذا ما سبب في الغالب نهاية حياة السجين المدان «وأمر بالتضييق

عليه حتى يؤديها، وعليه فبوصول كتابنا هذا إليك خاطبه في أدائها وضيق عليه حتى ينعم بأدائها كلها أو بعضها، وقد أخبر أولاده أنه تعتريه ضيقة والعياذ بالله، فكن تخرجه عند اشتدادها عليه لمحل خارج السجن حتى يستريح ورده للسجن» (رسالة من ولي العهد سيدي محمد إلى القائد عبد القادر أشعاش، 1846م).

ومع ذلك فإن هذه الأوضاع البالغة السوء لا يجب أن تحجب عنا حالات وإن كانت محدودة تمتع فيها السجناء بظروف اعتقال خالية من القسوة أو الإساءة إليهم وتوفير حاجياتهم من الطعام والشراب، بل إن بعض السجناء كانوا محل تكريم وتبجيل خلال فترة سجنهم، حتى أن هذا التكريم بلغ مداه لدرجة تحويل السجن لفضاء لممارسة التربية والإصلاح الأخلاقي والسلوكي وترتيل القرآن وتحفيظه، وهو ما يقرأ في فهرسة سيدي أحمد بن عجيبة الحسني أنه لما زج به في سجن تطوان حكى قائلا: «ثم قدم علينا فقراء تازة لزيارتنا وفيهم العالم الكوهن والعارف المكودي فسجنوا معنا، فبقينا في السجن ثلاثة أيام، والله ما رأينا أياماً كانت أطيب من تلك الأيام، انقلب السجن زاوية وصار كله يذكر الله وانفتح باب السجن للداخل والخارج وانبسط أهل السجن وزال غمهم ما دمنا معهم، وقد لقنت الورد في السجن لبعض المسجونين خمسة أو أربعة وأتت أنواع الأطعمة حتى طعم أهل السجن كلهم وبقي الخير» (بنعجيبة، 2013، ص59).

وعلى العموم تضمن هذا السجن فئات وشرائح تنتمي إلى بنيات متفاوتة اجتماعياً واقتصادياً، غير أنهم جمعوا في مكان واحد لا فرق بين أصحاب السياسة منهم وأصحاب الجرائم، بما يعني أنه لم يكن بالمدينة سجن للعوام وآخر للخاصة، رغم أن الأدبيات الإسلامية فيما يتعلق بالسجن حرصت على هذا التمييز لعدة اعتبارات منها، تجنب الاختلاط الذي قد ينتج عنه إفساد أخلاقي أو ترويج لأفكار مغرضة... " (المرابط، 2012، ص53).

فالقانون يفرض عقوبات أكثر خطورة من بعضها بعض، ولا يمكن أن يسمح للفرد المحكوم بعقوبات بسيطة أن يحبس في ذات المحل الذي يحبس فيه المحكوم بعقوبات أكثر خطورة"(فوكو، ص237)، أي لم يكن بسجن تطوان تمييزاً مرتبطاً بنوعية الجريمة وليس على أساس التصنيف الفئوي، وهو ما يتأكد لنا نسبياً من خلال "التهامي الوزاني" بخصوص حكيه لرواية سجن لأعيان قبيلة "وادراس" المحتجين ضد عامل تطاون، إذ يقول: «أحدهم بأن أعيان القبيلة قد أودعوا السجن».

بل أن إحدى الشخصيات السياسية الشهيرة كما سبق ذكره في القرن التاسع عشر ما بعد عهد الحسن الأول أرسل لسجن تطوان حيث قضي به أواخر عمره هو وأخوه الوزير إلى أن توفي(داود، ص76)، بل تقدم كذلك نصوص عدة تبودلت بين المخزن والقناصل الغربيين احتواء المؤسسة السجنية "بتطوان" على أجانب يصعب معرفة الوضعية التي كانت تميزهم بسجن المدينة، وهل كان هناك امتياز يخصهم وما أصنافهم، اللهم بعض المعطيات الشحيحة التي تثناثر هنا وهناك بين ثنايا المراسلات، مثل هذا النموذج الذي يخص "لوبيس فرير" مما جاء فيها: «وبعد اقتضى النظر في نقل المساجين الأصبنيوليين محمد بن حدو بن سالم ومحمد بن حدو أمعروا الذين هم في سجن المخزن على يدي إلى السجن الأصبنيولي» داود، ص282).

الخاتمة

يتبين لنا مما جاء في التحليل أن تناول السجن إذا ما اعتبرنا المقاربة الفلسفية "لميشيل فوكو" فالسجن يظل مرآة كاشفة لنوعية وطبيعة بنية السلطة القائمة، والتي تنعكس رؤيتها في الضبط المجتمعي من خلال هذه المؤسسة التي كانت وظيفتها في تاريخ أوربا ولأزمنة طويلة ترهيب الذات المخالفة بأقسى العقوبات الجسدية والنفسية، غير أن هبوب رياح التحول المجتمعي الذي جاءت به الحداثة دفعت النخب الفكرية إلى ممارسة النقد حول الغاية منه، وطرق ضبطه للمخالفين والمجرمين، بغية جعله ألية تحقق الدمج عبر الإصلاح والتهذيب وليس تكريس الهيمنة للسلطة القائمة على

الذات.

ومن جهة ثانية اتضح من خلال استثمار شذرات من مادة تاريخية حول هذا الفضاء "السجن" المخزني ونزلائه بأحد أبرز مدن المجال المتوسطي بالمغرب زمن القرن التاسع عشر- محاولين طرق الموضوع تاريخياً في جوانب معينة حسب ما تجود به الوثيقة من معطيات- أن السلطة القائمة لم ترى فيه سوى جهازاً قمعياً لكل فرد أو جماعة تحاول تجاوز أعراف وسلطة المخزن وسيادته، رغم التحولات التي عرفتها أوربا بخصوص التنظير لبناء مفاهيم تناصر البعد الإنساني في إنتاج مؤسسات ضبطية تتماشى وقيم حقوق الإنسان كأسس للتحول المجتمعي في علاقته بالسلطة السياسة.

ويتضح جمود المخزن أكثرهنا في ذاك الواقع المأسوي الذي عاشه السجن ونزلائه بالمدينة تمظهرت لنا عبر ثنايا المادة التاريخية في التمويل، الرعاية، تنظيم الزيارة دون أن ننسى أن إهمال إصلاحه في برامج الإصلاح التي قام بها مخزن القرن التاسع عشر كان خير دليل على غياب الإرادة الذاتية لنخب السلطة في تحقيق التحول المجتمعي المنشود والمرتكز على مبادئ وقيم تسمو بذات المخالف أو المنحرف عن قواعد المجتمع، والاتجاه بها نحو التأهيل عبر توفير شروط إنسانية تحفظ كرامة السجين على المستوى الجسدي والنفسي.

البيبليوغرافيا

1- بالعربية:

أ. المخطوطة:

- رسائل من مديرية الوثائق الملكية والخزانة الحسنية بالرباط.
- مخطوط صائر أحباس الفقراء والمساكين بثغر تطوان، ب:خ. ح، بالرباط، رقم: 595.
- رسائل من ملفات بخزانة أبو بكر بنونة بتطوان.

ب. المطبوعة:

- إبراهيم رفاعي أحمد، الجريمة والعقوبة في المغرب والأندلس في عهد المرابطين والموحدين، دار النابغة للنشر والتوزيع، مصر، 2019.
- أنطونيو دي الاركون بيدرو، يوميات شاهد على حرب إفريقيا، ترجمة، محمد عبد السلام المرابط، منشورات ليتوغراف طنجة، ج2، 2012.
- أوبيلو كناليس فيليبي، حميميات من المغرب، ترجمة محمد المساري، تقديم فرانثيسكوخ مارتينيس أنطونيو، منشورات ليتوغراف، طنجة، 2015.
- أوجوستين ديكيجي جوزيف، رحلة داخل المغرب، مارس وأبريل 1877م، ترجمة بوشعيب الساوري، مراجعة محمد الدخيسي، النايا للدراسات والنشر والتوزيع، سورية، 2014.
- بنعجيبة أحمد، فهرسة العالم الرباني الكبير، سيدي أحمد بن عجيبة الحسني، تقديم وإعداد عبد السلام العمراني الخالدي العرائشي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، 2013.
- بوشعراء مصطفى، علاقة المخزن بأحواز سلا، قبيلة بني أحسن 1860 – 1912، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة، البيضاء، 1996.
- بوعادا إي روميو خوصي، ما وراء المضيق، المغرب في القرن XIX بعيون أسبانية، ترجمة محمد عبد السلام المرابط، مطبعة ليتو غراف، طنجة، 2015.

- حداد حميد، السلطة والعنف في الغرب الإسلامي، دكتوراه في التاريخ، نوقشت بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، بتطوان، السنة الجامعية 2003 – 2004.
- داود محمد، التكملة ذيل لكتاب تاريخ تطوان في خطط المدينة وسكانها وحياتها الاجتماعية، مراجعة وتحقيق وإضافات حسناء داود، منشورات جمعية تطاون أسمير، مطبعة الخليج العربي، تطوان، 2016.
- داود محمد، تاريخ تطوان، مراجعة وتصحيح حسناء داود، منشورات مؤسسة محمد داود للتاريخ والثقافة، مطبعة دار أبي رقراق للطباعة والنشر، 2013.
- دو طوكفيل أليكيس، الديمقراطية في أمريكا، ترجمة أمين مرسي قنديل وتصدير محسن مهدي، عالم الكتب، القاهرة مصر.
- الشابي مصطفى، الثابت والمتحول في تاريخ المغرب المعاصر، الواقع والتأويل، المطبعة والوراقة الوطنية، 2009.
- فوكو ميشيل، المراقبة والعقاب ولادة السجن، ترجمة علي مقلد، مركز الإنماء القومي، بيروت، 1990.
- فوكو ميشيل، يجب الدفاع عن المجتمع، ترجمة الزواوي بغوره، دار الطليعة، بيروت، 2003.
- فوكو ميشيل، جينيالوجيا المعرفة، ترجمة أحمد السطاتي وعبد السلام بنعبد العالي، دار توبقال للنشر، المغرب، ط2، 2008.
- المحمدي علي، المخزن والنظام، 1830-1894، أطروحة لنيل الدكتوراه في التاريخ، نوقشت بكلية الأداب والعلوم الإنسانية بالرباط، السنة الجامعية 1998/97.
- الناجي محمد، جند وخدم وسراري، الرق في المغرب، ترجمة محمد الغرايب، طبع مطبعة التومي، سلا، 2018.
- نشاط مصطفى، السجن والسجناء نماذج من تاريخ المغرب الوسيط، مطابع إفريقا الشرق، البيضاء، 2012.
- هرهار كريمة، تطور السياسة العقابية على ضوء مشروع القانون الجنائي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، طنجة، 2017.
- الهيزور بديعة، جوانب من التحولات السياسية والاجتماعية والثقافية خلال العهد العزيزي (1894-1908)، دكتوراه في التاريخ، نوقشت بكلية الأداب والعلوم الإنسانية بالرباط، السنة الجامعية 2005/2004.

2- الأجنبية:

- *Walter, B. Harris,* ***le Maroc disparu.*** *Première édition. plon paris* .1929.